الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/تموز ١٩٥٤م

يا جيوش المسلمين:

ألا تتحرقُ قلوبكم رغبةً في نصرة الأطفال والنساء وشوقاً للصلاة في المسجد الأقصى؟! ألا يدفعكم صمودُ المجاهدين وبطولاتُهم لتشاركوهم الجهادَ في سبيل اللّه فيكرمَكمُ اللّهُ بنصره ويجعل شرف تحرير الأرض المباركة على أيديكم؟!

إن مسؤوليتكم جسيمة ومكانتكم في قلوب المسلمين عظيمة، وأنتم أهلُ الحرب والقتال، وأنتم العددُ والعَتادُ، فلا ينقُصُكم جندٌ ولا يعوزُكم سلاح، ولا ينقصكم إلا قيادةٌ سياسية مخلصة واعية تقيمون معها وبها الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ثم تتقدمون باسم اللّه وعلى خطا صحابة رسول اللّه لتحرير مسرى رسول اللّه ﷺ ولتنشروا الإسلام في ربوع العالمين.

اقرأ في هذا العدد:

- أبعاد توصية المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بتوقيف نتنياهو وغالانت...٢
- مكانة أمريكا في قيادة العالم – إلى أين؟ ...٢
- إعلان نيروبي ومشروع تفتيت السودان وعلمنته ...٣
- مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قراءة سياسية ...٤
- ميثاق القاهرة وفشل سياسة المفاوضات والمحاصصات والترضيات ...٤

/alraiaht @ht_alrayah /c/AlraiahNet //alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢١ من ذي القعدة ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٤ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٤٩٧ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

الدول لا تنشأ "بالاعترافات" والبلاد لا تُسترد بالتسول!

بقلم: الأستاذ يوسف أبو زر

أعلنت ثلاث دول أوروبية هي إسبانيا والنرويج وإيرلندا الاعتراف بـ"الدولة الفلسطينية"، وقد كان البارز في هذا الاعتراف هو أنه جاء من دول أوروبية، أما عدا ذلك فهو لا يضيف الجديد، إذ إنه وباستثناء أمريكا وبعض دول أوروبا وبعض البلدان الأخرى، فإن معظم دول العالم تعترف بـ"الدولة الفلسطينية"، فيما أعلنت بعض الدول الأخرى، ومنها دول أوروبية، عن نيتها الاعتراف في وقت لاحق، وقد سبق وأن صوتت الجمعية العامة في الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢ على أن يكون لفلسطين صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة دون العضوية.

أما ما يترتب على هذا الاعتراف، فإنه من الناحية العملية لا يترتب عليه الكثير، بل يكاد لا يترتب عليه شيء، خاصة وأن الكثير من الدول تعترف بما يسمى بالدولة الفلسطينية منذ سنوات طويلة، ومن ناحية أخرى فإن اعتراف هذه الدول هو اعتراف عام أقرب إلى الاعتراف بالفكرة من المضمون، حيث لا تأخذ هذه الاعترافات بالحسبان الشكل النهائي لتلك الدولة أو حدودها أو معرفاتها، وكذلك ليس في تلك الاعترافات ما يقود إلى أية ناحية عملية، إذ إن آثار تلك الاعترافات معلقة بوجود تلك الدولة في حال تهيأت ظروفها، دون تدخل في تلك الظروف، وبالتالي فإن مسألة الاعتراف بـ"الدولة الفلسطينية" هي أشبه بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

على أن هذه الاعترافات من الدول بـ"الدولة الفلسطينية" وإن كان لا يترتب عليها الكثير عمليا، ولكنها من ناحية أخرى تأكيد للمشروع الأمريكي فيما يعرف بحل الدولتين، وهي مما يزيده زخما في حال باشرت أمريكا بتنفيذه، إذ إن أمريكا هي التي تتحكم بزمام الأمور في تفاصيل هذا المشروع وإعداده وتنفيذه، وكذلك في كيفية إخراجه بصورته النهائية إن استطاعت، وقد قامت في شهر نيسان/أبريل برفض مشروع قرار في مجلس الأمن يهدف إلى جعل فلسطين دولة كاملة العضوية، حيث تريد أمريكا أن تكون الدولة الفلسطينية إفرازا لتسوية سياسية مع الكيان.

وكذلك فإن هذه الاعترافات وإن كانت أقرب إلى كونها معنوية دون محتوى عملي، إلا أنها تصب في خانة الضغوط على الكيان، ومن باب أن تبقى الفكرة حية في الاهتمام العالمي، في ظل سعي الكيان إلى شطب تلك الفكرة أصلا، سواء بإجراءاته على الأرض أو بسياسته وبرامج حكوماته الرافضة لـ"الدولة الفلسطينية"، وكذلك في ظل سعي حكومة الكيان إلى تقويض السلطة الفلسطينية، تلك السلطة التي ضخ فيها الأوروبيون مالا وجهودا، بل وكانوا هم حاضنة اتفاق أوسلو الذي نشأت عنه السلطة، خاصة وأن أوروبا لا تملك حاليا مشروعا منفصلا عن المشروع الأمريكي المتمثل بحل الدولتين، وقد صرح رئيس وزراء النرويج يوناس غار ستوره "أن بلاده ستعترف بـفلسطين كدولة مستقلة اعتبارا من ٢٨ أيار/مايو الجاري، وأضاف ستور أن الهدف من الاعتراف هو إقامة دولة فلسطينية متماسكة سياسيا أساسها السلطة الفلسطينية، مشيرا إلى أن حل الدولتين من مصلحة (إسرائيل)، وأكد أنه يتعين الإبقاء على البديل الوحيد الذي يوفر حلا سياسيا لـ(الإسرائيليين) والفلسطينيين على حد سواء، وهو دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن".

أما موقف الكيان، فقد سارع قادته إلى إجراءات مقابلة عقب قرارات الدول الثلاث، ومنها إلغاء قانون ما يعرف "بفك الارتباط" مما يمكن "المستوطنين" من

..... التتمة على الصفحة ٣

تهديدات غانتس وخلافات يهود الداخلية لن تنقذ غزة أو تضع حدا للحرب الوحشية

بقلم: المهندس باهر صالح*

هدد عضو مجلس الحرب في كيان يهود وزير الجيش السابق، بيني غانتس، بالاستقالة من حكومة بنيامين نتنياهو إذا لم تتم الموافقة على خطة لغزة ما بعد الحرب بحلول ٨ حزيران/يونيو المقبل. وفي خطاب ألقاه غانتس، مساء السبت ٢٠٢٤/٠٥/٢٥م، قال إن "أقلية صغيرة سيطرت على قرار (إسرائيل) وتقود البلاد إلى المجهول"، متهماً بعض السياسيين (الإسرائيليين) بالتفكير في مستقبلهم فقط، ما يعني أن "هناك حاجة لتغيير فوري"، وفق ما نقلته وكالة أنباء العالم العربي.

ووضع غانتس في خطابه ٦ أهداف للعمل عليها قبل الثامن من حزيران/يونيو؛ وهي إعادة المختطفين، وتقويض حكم حركة حماس، ونزع السلاح من قطاع غزة، وإقامة ائتلاف أوروبي - عربي لإدارة القطاع لا يشمل حماس ولا السلطة الفلسطينية في رام الله بقيادة محمود عباس، وإعادة سكان الشمال، وضمان خدمة كل أفراد الكيان في الجيش.

وبالنظر إلى خطوة غانتس، وهو رجل أمريكا في كيان يهود، نستطيع أن نقرأ توجهات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على قطاع غزة.

فمن الواضح وبشكل جلي التوافق اليهودي الأمريكي على حرب الإبادة الوحشية ضد أهلنا في قطاع غزة، ولكنهما يختلفان في التفاصيل وفيما بعد الحرب. وأهم ما أظهره غانتس في تهديده بالاستقالة أمران: الأول ضرورة وضع حد لنهاية الحرب أي عدم السماح بامتدادها إلى ٦ شهور كما ألمح نتنياهو بذلك في تصريح له، أو إلى سنة كاملة أو إلى ما لا نهاية. والأمر الثاني هو ضرورة الانتقال إلى ما بعد الحرب في التخطيط والتوافق، وعدم إبقاء الأمر رهن التطورات والزمن.

فأمريكا منذ أشهر وهي تؤكد على ضرورة وضع خطة تنسجم مع التوجهات الأمريكية لما بعد الحرب، والمتمثلة في عدم تقويض حل الدولتين، وعدم إعادة احتلال غزة، وعدم السماح بالتهجير، مع إبداء ليونة في النقاط الأخرى، مثل شكل حل الدولتين، ومن يتولى المرحلة المؤقتة فيما بعد الحرب تمهيدا للمرحلة التالية، وهي كذلك أكدت أكثر من مرة على ضرورة وضع نهاية للحرب وعدم استمرارها إلى ما لا نهاية، لأن أمريكا تدرك أن استمرار الحرب لفترة طويلة يشكل خطرا حقيقيا على كيان يهود، فهي لا تستطيع ضمان بقاء الأمور في المنطقة تحت السيطرة إلى ما لا نهاية في ظل مشاهد الإجرام والوحشية التي تتسبب في رفع درجة حرارة الشعوب المسلمة المتابعة للحرب على غزة، وكذلك استمرار الحرب إلى موعد الانتخابات الأمريكية يشكل إحراجا لإدارة بايدن ويضعف أسهمه في ظل تنامي حالة الرفض الشعبي والجامعي للحرب على غزة.

فأمريكا تريد نصرا ليهود في غزة وتريد ضمان أمنهم المستقبلي وتريد ضمان استعادة الهيبة لهم واستعادة المحتجزين، لأن كل ذلك من وجهة نظرها ضروري لبقاء هذا الكيان السرطاني قويا في خاصرة الأمة الإسلامية، ولكنها تريد ذلك ضمن ترتيبات الحل النهائي سواء بالاقتراب من تحقيقه أو بإزالة ما قد يقف عائقا أمامه.

وفي المقابل، يريد نتنياهو واليمين المتطرف في كيان يهود أكثر من ذلك بكثير، فهو يريد تهجيرا لأهل غزة والضفة، ويريد إعادة احتلال غزة والاستيطان فيها، ولا يريد حل الدولتين لا في الضفة ولا غزة، ولا يريد حركة حماس حركة عسكرية ولا سياسية، وهم يتصرفون على أساس أنهم قادرون على ذلك ولو على المدى الطويل، ولكنهم يصطدمون بالواقع والعجز الذي هو حقيقة فيهم.

ولذلك تحاول أمريكا أن تضع حدا لأحلام نتنياهو

..... التتمة على الصفحة ٣

فعاليات شمال غرب سوريا يعلنون تأييدهم للحراك الجماهيري ضد قيادة هيئة الجولاني

أفادت إذاعة حزب التحرير في ولاية سوريا في نشرة أخبار الخميس ٢٠٢٤/٠٥/٢٣م بأن عدداً من فعاليات شمال غرب سوريا عبّروا، في بيانٍ لهم، عن تأييدهم للحراك الجماهيري ضد قيادة "هيئة الجولاني"، ووقع على البيان كل من "رابطة نشطاء الثورة في حمص، والحراك الثوري لريف حلب الشرقي، ورابطة مهجري سوريا في منطقة "الباب"، والحراك الثوري في مدينة مارع، وتنسيقيات الثورة في أخترين، ونقابة المهندسين السوريين الأحرار، وهيئة الحراك المدني لحمص". وأكد الموقعون "رفض التخوين والخطاب التحريضي الذي يصدر عن الدائرة المحيطة بالجولاني والتي تشرعن الظلم والاستبداد"، موجهين "الدعوة من جديد لكل الجنود الموالين للجولاني أن يقفوا مع شعبهم وحاضنتهم وأن يرفضوا أي أمر من شأنه إيذاء أي ثائر على الأرض". وأشار الموقعون على البيان، إلى أن "مطالب الحراك الثوري محقة، والاستجابة لها واجبة، وأمام الجولاني فرصة، بإعلان تنحيه وإيقاف مسلسل البغي والبطش الأمني الحاصل منذ سنوات".

احتدام المعارك حول الفاشر يكشف الصراع الحاد بين أوروبا وأمريكا

بقلم: إبراهيم مشرف*

ذكرت سكاي نيوز في ٢٠٢٤/٠٤/١٥م، أن المبعوث الأمريكي للسودان، توم بيريلو، التقى في العاصمة اليوغندية، كمبالا، بالدكتور الهادي إدريس، رئيس حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي، ورئيس الجبهة الثورية، ضمن جولته في عدد من دول الجوار السوداني، والدول المعنية بملف الحرب في السودان، وأظهر إدريس شكواه للمبعوث الأمريكي، بأن الحركات التي اتخذت موقف الحياد، مستمرة في رفضها للحرب، وطالب بإبعاد أطراف الصراع إلى خارج الفاشر. وفي تطور سريع للأعمال العسكرية في الفاشر، صرح مناوي، حاكم إقليم دارفور، في ٢٠٢٤/٠٤/١٥م، وأعلن الاستنفار العام في الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، بعد ورود معلومات عن نية الدعم السريع اجتياح المدينة، ونهبها، واستباحتها. وفي وقت سابق ذكر أن الهجوم على الفاشر يعني إقامة دولة وليدة في دارفور، وهذا ما تخشاه الحركات المسلحة، أداة بريطانيا. إن الناظر إلى الصراع حول الفاشر واحتدامه، بين قوات الدعم السريع من جهة، وبين القوات المشتركة، من جيش وحركات مسلحة من جهة أخرى، يجد أن المعارك هناك حقيقية، بخلاف المعارك في مناطق السودان ومنها مناطق دارفور الأخرى نفسها. وقد تعلمون أن الدعم السريع، قد سيطر على الضعين في شرق دارفور، ونيالا في جنوب دارفور، والجنينة في غرب دارفور، وزالنجي في الوسط، ولم تبق إلا مدينة الفاشر. إن الفاشر تتمركز فيها تلك الحركات المسلحة التابعة لأوروبا، ودخول قوات الدعم السريع فيها يعني إخراج النفوذ البريطاني من دارفور، وهذا ما تخشاه أوروبا، فقد صرح وزير خارجية بريطانيا، ديفيد كاميرون، بأن العنف المستمر في دارفور، بما في ذلك الهجمات المنهجية الواضحة ضد المدنيين، قد يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وصرح كاميرون في ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٤م لراديو دبنقا مديناً الهجمات التي تشنها قوات الدعم السريع، ضد المدنيين في الفاشر، كما أدان في الوقت نفسه القصف الجوي الذي تشنه القوات المسلحة. في الوقت نفسه، نجد حاكم الإقليم يجيش النساء في الفاشر، ويطالبهن بأن يشاركن في الدفاع عن المدينة، بطريقة خاصة، ففي ٢١ أيار/مايو ٢٠٢٤م، انطلقت بمدينة الفاشر مبادرة "إسناد المقاتلين"، التي تقودها مجموعة من نساء وشباب المدينة، وتهدف إلى تقديم الوجبات الغذائية للمقاتلين من القوات المسلحة، والقوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح، في الدفاعات، والارتكازات المتقدمة، التي تتصدى لعدوان مليشيا الدعم السريع على الفاشر. وفي الوقت الذي يدير العمل من خارج المدينة، صرح حاكم إقليم دارفور، مني أركو مناوي، لموقع نبض السودان، أنه يتابع بدهشة تصريحات بعض الساسة، بمطالبة الناس بالخروج من منازلهم، بدلاً من مطالبة الدعم السريع بأن يتخلى عن الضرب المقصود المتعمد، على مواقع المدنيين! كل ذلك يدلل على أن الفاشر تتمركز فيها كل الحركات المسلحة، باعتبارها آخر المعاقل الإنجليزية، وحصونها في السودان، فسقوطها يعني نهاية النفوذ الأوروبي، عن طريق هذه الحرب بين العسكر، وقوات الدعم السريع، وبعدئذ يمكن لأمريكا تحريك ملف جدة بصورة جادة، ويكون الجيش في الشمال والوسط وشرق السودان، وتنزوي قوات الدعم السريع إلى دارفور تمهيدا لفصلها متى رأت أمريكا ذلك.

إن مما يندي له الجبين، أن طرفي الاستعمار (أمريكا وبريطانيا) في السودان، سيظلان في صراع وتشاكس، ولكلٍّ أدواته، ما لم نقصم ظهريهما بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تجمع الأمة على هوية الإسلام العظيم، باختلاف الألوان والألسن.

*** عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان**

raya_no_497.indd 1 27.05.2024 12:46:19

أبعاد توصية المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بتوقيف نتنياهو وغالانت

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

أحال المُدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية كريم خان طلباً بإصدار مذكرة اعتقال إلى قضاة المحكمة تشمل رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يؤاف غالانت، بالإضافة إلى ثلاثة من قادة حماس وهم رئيس الحركة إسماعيل هنية وقائدها العسكري محمد الضيف ورئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، وقال بأنّ مُذكرة الاعتقال تُطابق تفاصيل المشتبه بهم، ووصف جريمتهم، والأسس القانونية لإصدارها وفقاً لـ"نظام روما الأساسي" المؤسّس للمحكمة الجنائية المُنضمة لها ١٢٤ دولة، وهي الدول الأعضاء في المحكمة والتي تكون ملزمة بالتعاون مع المحكمة لتنفيذ مذكرات الاعتقال. واستند المُدّعي العام في قراره طلب استصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو وغالانت إلى كونهما يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في قطاع غزة خلال حرب كيان يهود المتواصلة على القطاع منذ ٨ شهور، وتشمل جرائم الحرب المُتهم بها نتنياهو وغالانت: تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وتعمّد إحداث معاناة شديدة لهم، أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، والقتل العمد أو القتل، وتعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين، أما الجرائم ضد الإنسانية فتشمل الإبادة أو القتل العمد وتشمل كذلك الموت الناجم عن التجويع والاضطهاد، وأفعالاً أخرى ضد الإنسانية، وأوضح المُدّعي العام أنّ: **"مكتبه يدفع بأن جرائم الحرب قد ارتكبت في إطار نزاع مسلح دولي بين (إسرائيل) وفلسطين، ونزاع مسلح غير دولي بين (إسرائيل) وحماس، كما يدفع بأن الجرائم ضد الإنسانية التي وُجّه الاتهام بها قد ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين عملا بسياسة الدولة"**. وفيما يتعلق بقادة حماس قال المُدّعي العام كريم خان للمحكمة إنّهم يتحمّلون المسؤولية عن (المجزرة) التي وقعت يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وقال في بيان صادر عن مكتبه بأنّه يتقدم بامتنانه وشكره العميق لذوي المخطوفين (الإسرائيليين) الذين قدّموا إفاداتهم على مسمع العاملين في مكتبه، وعليه فهو يطالب بالإفراج عن المختطفين، وإعادتهم إلى ديارهم وفق ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي، على حد زعمه.

وفي حال أصدرت المحكمة الجنائية بالفعل مذكرات الاعتقال فسيتعرض المشمولون بالمذكرة للاعتقال من قبل هذه الدول الـ١٢٤، وقال مدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية إنّه **"يعوّل على كل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في أن يتعاملوا مع هذه الطلبات والقرار القضائي الذي سيترتب عليها بالجدية نفسها التي أبدوها في الحالات الأخرى، وأن يُوفوا بالتزاماتهم"**، وقال: **"لا أحد فوق القانون"**.

على أنّ كيان يهود وأمريكا ليسا عضوين في المحكمة الجنائية الدولية، بينما تُعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مشمولة بأحكام المحكمة ولها ولاية عليها، كون السلطة الفلسطينية انضمت إليها منذ العام ٢٠١٥، وحتى وإن كانت دولة يهود ترفض وجود مثل هذه الولاية، وهو ما يجعل المحكمة من ناحية قانونية قادرة على محاكمة مسؤولين ارتكبوا جرائم في الأراضي الفلسطينية مهما كانت جنسياتهم.

ورد رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو بعنجهية بالغة فقال بأنّ قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طلب إصدار مذكرة اعتقال بحقه **(عبثي)**، وأنّها خطوة غرضها استهداف (إسرائيل) بأكملها، وأضاف: **"أرفض مقارنة المدعي العام في لاهاي المثيرة للاشمئزاز بين (إسرائيل) الديمقراطية والقتلة الجماعيين بـ(حماس)"**، وأمّا رئيس الكيان إسحاق هرتسوغ فقال مُتعجرفاً: **"إنّ قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السعي لإصدار مذكرتي اعتقال لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في (إسرائيل) أكثر من شائن، وإنّه سيُشجّع الإرهابيين في جميع أنحاء العالم"**، **واستنكر هرتسوغ ربط "أي محاولة للمقارنة بين هؤلاء الإرهابيين الوحشيين وحكومة (إسرائيل) المنتخبة ديمقراطياً"** على حد زعمه.

ومن جهتها قالت حركة حماس على لسان سامي أبو زهري: **"إنّ قرار المحكمة الجنائية الدولية طلب إصدار مذكرة اعتقال بحق ثلاثة من قادة الحركة الفلسطينية هو مساواة بين الضحية والجلاد، وانّ قرار المحكمة يشجع (إسرائيل) على الاستمرار في حرب الإبادة"**.

وتوصف المحكمة الجنائية الدولية بأنّها هيئة قضائية مستقلة تُخضع لاختصاصها الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وتأسّست المحكمة في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ تحت مُسمّى قانون روما الأساسي.

وكانت المحكمة قد أصدرت خلال الفترة القريبة الماضية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي بدعوى مسؤوليته عن جرائم حرب في أوكرانيا، كما أصدرت قديماً أحكاماً على أفراد من يوغوسلافيا السابقة ورواندا على جرائم ارتكبوها ضد الإنسانية، ومن المعلوم أنّه ليس للمحكمة قوة شرطة خاصة بها لتعقب واعتقال المشتبه بهم.

وردّت أمريكا على هذه الخطوة بقيام نواب أمريكيين في الكونغرس بإعداد مشروع قانون لمعاقبة كل من يتعاون مع قرارات محكمة الجنايات الدولية ضد مسؤولين في كيان يهود، وتهديد المحكمة بوقف التمويل الأمريكي عنها، ومنع دخول أعضاء المحكمة للأراضي الأمريكية.

أمّا الاتحاد الأوروبي فدافع عن قرارات المحكمة وطالب جميع الأطراف بقبول واحترام قراراتها، وكذلك فعلت فرنسا وألمانيا اللتان دعتا إلى احترام قرارات المحكمة مهما كانت نتائجها.

إنّ عنجهية أمريكا وكيان يهود وبريطانيا في التعامل مع أي قرارات للمحاكم الدولية ضد أفراد أو مصالح تابعة لدولهم يعكس مدى العنصرية والتعالي والغطرسة التي يوصف بها المسؤولون في هذه الدول الاستعمارية المُجرمة، لدرجة أنّ كريم خان نفسه قال بأنّ مسؤولين من هذه الدول اتصلوا به، وأبلغوه بأنّ محكمة الجنايات الدولية إنّما وُجدت لتحاكم أشخاصاً من أفريقيا ودول العالم الثالث، ولتحاكم أيضاً حكاما مُستبدين آخرين كالرئيس الروسي بوتين، ولكن ليس من مسؤولياتها مُحاكمة أفراد في كيان يهود أو في الدول الغربية الديمقراطية المُتحضّرة!

وحاول المدّعي العام أنْ يُلطّف من فحوى مُذكراته ضد كيان يهود لكي تكون توصياته لقضاة المحكمة مقبولة عالمياً، وجعلها تتعلق فقط برجلين من كيان يهود وهما رئيس الوزراء ووزير جيشه، وتجاوز عن جرائم قادة الجيش الكبار نفسه كرئيس الأركان وقادة الفرق، وذلك لعدم المس بصورة جيش يهود الاحترافية! ومُراعاة للهالة التي يُراد إبقاءها حول هذا الجيش (الذي لا يُقهر) ولا يُمس في صورته (الأخلاقية)! وذلك من أجل إبقاء صفة الهيبة والاحترام لجيش كيان يهود أمام العالم أجمع، ولإثبات أنّ المشكلة تكمن فقط في رجلين من السياسيين، ولتبقى صورة جيش الكيان ناصعة أمام العالم وكأنّها صورة لبقرة مُقدّسة لا يجوز المساس بها دولياً.

وبناء على ذلك فالمرجّح أنْ لا تستطيع محكمة الجنايات الدولية، حتى ولو أصدرت مُذكرة توقيف ضد نتنياهو وغالانت، أنْ تُنفّذ أحكامها، وذلك لعدم وجود آلية عملية للتنفيذ من ناحية، ولمظنة عدم تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة من ناحية أخرى، خوفاً منها من أمريكا التي ما فتئت تُهدّد المحكمة، وتُهدّد كل من يتعاون معها في تنفيذ تلك الأحكام.

فأحكام محكمة الجنايات الدولية إذاً لا تشمل الأقوياء قطعاً، ولا تُنفّذ إلا على الضعفاء، فهذا هو النظام الدولي، وهذه هي طبيعته، فهو أشبه بنظام بلطجة دولي يُستثنى منه المُجرمون الكبار من أصحاب الغلبة والاستكبار، وتأثيره الوحيد المحدود يبقى معنوياً، ويتم من خلاله كشف الوجه القبيح لأمريكا وكيان يهود أمام الرأي العام العالمي ■

نظرات سياسية

مكانة أمريكا في قيادة العالم – إلى أين؟

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

نشر موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩ مقالة بعنوان: (مؤسسة راند الأمريكية: هل شمس الولايات المتحدة في طور الأفول؟)، جاء فيها نقلا عن الكاتب الأمريكي البارز ديفيد إغناتيوس: "أن دراسة معمقة أجرتها مؤسسة راند للأبحاث؛ بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أكدت أن الولايات المتحدة ربما تتجه نحو منحدر، لم تتعاف منه سوى القليل من الدول العظمى". ووصف إغناتيوس تقرير راند بـ"المتفجر"، وقال إن التقرير تساءل عن الأسباب التي أدت إلى "التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة". فهل هذه المقالة بهذه التصورات المستقبلية تتوافق مع واقع أمريكا ومكانتها الدولية، وما يجري معها في الساحة الداخلية والخارجية؟ وما هو مستقبل هذا العملاق المترهّل؟ هل يستطيع إصلاح ما أصابه من وهن وشيخوخة، أم أنه سيتهاوى مستقبلا كما تهاوت ما سبقته من حضارات وإمبراطوريات ودول عظمى، بعدما وصلت القمة، وتربّعت على عرش النفوذ والتفرد الدولي سنوات طويلة؟

لا بد أولا من ذكر الحقيقة الربانية السامية بخصوص الأمم والشعوب التي تسير على غير هدى، وبلا استقامة في حياتها، فالله عز وجل يقول: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾. فجميع الحضارات التي قامت على غير هدى من الله، قد ذهب ريحها وانحدرت إلى أسفل، ثم أفلت بلا رجعة. فالرومان واليونان والفراعنة والفرس والروم، وغيرهم ممن لم يذكرهم التاريخ قد انهدم بنيانهم من القواعد، واندثروا وماتت حضاراتهم وانتهت. وفي العصر الحديث انتكست دول كانت قوية ثم أصبحت ضعيفة ومنها من انتهى بلا رجعة. فنابليون ومن قبله الاسكندر المقدوني، ثم مملكة النمسا وألمانيا في عهد هتلر وبريطانيا العظمى... كل هذه الممالك قد وصلت إلى ذروة الهرم بين الدول ثم انحدرت وشاخت. ولا يستثنى من هذا الأمر إلا حضارة الإسلام لأنها مبنية على أسس ربانية سليمة، وقواعد صحيحة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. لذلك فهي باقية حتى تقوم الساعة؛ كلما انتكست أو ضعفت تجددت من جديد، ونهضت من كبوتها فعادت أقوى مما كانت.

لقد قامت أمريكا شأنها شأن من سبقتها من حضارات بائدة على أسس خاطئة معوجة، فقامت كحضارة مادية لا تستند إلى أساس روحي، وقدست المادة، واعتبرت رأس المال والمنافع والمصالح هي أساس الحياة وأساس كلّ التصورات والتقييمات والتقديرات، وقد بنت أعمالها وسياساتها وتصوراتها في الحياة على أساس هذه النظرة السقيمة.

والحقيقة أن أمريكا تربعت على عرش العالم بلا منازع فاعل أو مؤثر، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما زالت. وصارت سيدة العالم في كل شيء، وصاحبة القوة الأولى عسكريا وسياسيا واقتصاديا، فأصبحت هي القائد لدول العالم في الأحداث الفاعلة؛ تسير خلفها دول أوروبا، وأحيانا الصين وروسيا في تحقيق مصالحها وغاياتها!! لكن هذا الصعود للأعلى، وهذه القوة العملاقة قد بدأت تهرم شيئا فشيئا، ويصيبها الوهن والضعف والانحلال الداخلي. ونريد هنا أن نقف على بعض الأمور بإيجاز لمظاهر هذا التردّي والترهل، في الداخل والخارج الأمريكي:

١- تصاعد الأزمة المالية منذ سنة ٢٠٠٨: فقد كانت الأزمة المالية ثمرة سيئة لما قامت به أمريكا من أعمال كبيرة خارج أرضها مثل الحرب على العراق وأفغانستان. فقد كشفت صحيفة الغارديان في ٢٠٢١/٩/١٢: (أنه بعد ٢٠ عاما، وبعد إنفاق ما يقرب من ٥ تريليونات دولار على "الحروب الأبدية" بالعراق وأفغانستان، هناك فائز واحد واضح وهو "صناعة الدفاع الأمريكية").

٢- خروج أمريكا من العراق وأفغانستان محملة بالأوزار والتبعات الكبيرة، وانعكاس هذه الحرب على مصداقيتها، وعلى النخب السياسية فيها، وانكشاف الأكاذيب في مسألة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل: تقول المؤرخة الأمريكية فيبي مار، المتخصصة في تاريخ العراق وأستاذة التاريخ في عدد من الجامعات الأمريكية: "الهدف المعلن لتلك الحرب كان التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما لم يعثر عليه أحد، غير أن الثمن كان باهظا، سواء بالنسبة للشعب العراقي أو للولايات المتحدة".

٣- الداخل الأمريكي المفكك والمتخاصم: فقد نشرت مجلة الإيكونومست في عددها بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ مقالاً يستعرض فيه هذه المشاكل والأزمات، تحت عنوان "الولايات الأمريكية المفككة"، وأرفقته بصورة لتمثال الحرية في نيويورك وهو ينقسم إلى قسمين فوق أحد أبراج المدينة؛ في إشارة إلى حجم التفكك والانقسامات بين الولايات.

٤- أزمة مصداقية الفكر والمبدأ خاصة في موضوع الجامعات مؤخرا: فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣٠: "أن تزايد الانقسام بين الدفاع عن حرية التعبير ومواجهة "العداء للسامية".. ومشاهد الفوضى في الحرم الجامعي تزيد المخاطر السياسية قبل الانتخابات".

٥- ما يصيبها من انحلال أخلاقي وتصاعد الجريمة وانتشار الفساد: يقول الكاتب كريس هيدجيز في كتاب: (أمريكا: رحلة الوداع): "أمريكا المنحطة أخلاقياً والمستهلكة من مبدأ الركض وراء المتعة والتخبط في الجهل، يقودها من الحكام اللصوص والحمقى، مجزأة إلى حروب وغالباً التطرف الثقافي العنيف".

٦- التهديد الداخلي في الولايات: يقول الكاتب الأمريكي مالك شرقاوي في حديث لآر تي الروسية: "إن الحرب الأهلية في أمريكا هي قيد شرارة، ليست خروج تكساس، بل لو تم منع ترامب من دخول انتخابات ٢٠٢٤ أو اغتياله، حينها ستكون هناك حرب أهلية، مليون قطعة سلاح، فالمواطنون في ولايات الجنوب، والجنوب الغربي يحشدون الأسلحة والذخائر تحسبا للجبهة عندما تكون هناك حرب أهلية".

٧- موضوع صعود الصين والتقارب بينها وبين روسيا: فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط مقالا بعنوان: (أمريكا تخسر نفوذها أمام الصين في جنوب شرق آسيا) جاء فيه: "بحسب دراسة جديدة شاملة ومثيرة لمعهد لوي الأسترالي للأبحاث فإن النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا زاد خلال السنوات الخمس الماضية، ليس هذا فقط، لكن تزايُد النفوذ الصيني يأتي على حساب الولايات المتحدة التي تشهد تراجعاً سريعاً في نفوذها في إحدى أهم ساحات التنافس بين بكين وواشنطن".

إن ما سبق ذكره من عوامل الضعف والانحلال والتردي إلى أسفل لا يعني أن أمريكا قد نزلت عن مرتبتها الأولى، أو أنها لم تعد قوة كبيرة، بل إن ذلك يعني أنها شاخت وبدأت بالفعل تنحدر، وبدأ السوس ينخر أوصالها، ولا توجد مؤشرات تدلل على انعكاس البوصلة، أي لتعود لمزاولة صعودها الذي بدأته في السابق، بل إن الأمور تنحدر وتتردى نحو الأسوأ في جميع المجالات. وإن ما يؤخر انكشافها وسقوطها نحو الهاوية هو عدم وجود منافس حقيقي ومؤثر في الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩٠.

إن العالم لا ينتظر الصين لتكون هي القوة القادمة لقيادة العالم لأنها لا تملك هذه المقومات في الحقيقة؛ فالصين شأنها شأن غيرها من الدول تحمل فكرا خاطئا عن الحياة، وتسعى من أجل السيطرة وخدمة الشركات الكبرى على حساب الطبقات الكادحة، وتتصرف في مناطق نفوذها بالسياسات نفسها التي يقوم بها الرأسماليون، ولا ينتظر منها حتى لو صعدت إلى الدولة الأولى أن تقود البشرية إلى العدل والطمأنينة.

إن العالم ينتظر نظاما عادلا يقوم على الاستقامة، ويحقق العدالة في الأرض، وينشر الأمن والرفاه وبحبوحة العيش، ولا ينظر إلى المتع والشهوات منفصلة عن الخالق جل جلاله، ولا ينظر إلى الأموال وحيازة الثروة على حساب باقي الشعوب. وهذا لا يوجد إلا في نظام الإسلام في ظل دولة الإسلام؛ الخلافة على منهاج النبوة ■

إعلان نيروبي ومشروع تفتيت السودان وعلمنته

بقلم: عبد الخالق عبدون علي*

برعاية كينية، وتحت إشراف الرئيس وليام روتو، وقعت حركة جيش تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد محمد نور، إعلان نيروبي مع رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، شمال، عبد العزيز آدم الحلو، من جانب، ورئيس مجلس الوزراء السابق عبد الله حمدوك بصفته الشخصية من جانب آخر.

ويهدف هذا الإعلان إلى إنهاء الحرب، وتأسيس الدولة على أسس جديدة، أهمها الفصل بين الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ودعوة الأطراف المتحاربة، الجيش، وقوات الدعم السريع بالعودة لمنبر جدة، حسب ما أوردته صحيفة العرب الصادرة الأحد ٢٠٢٤/٠٥/١٩م.

ووقع حمدوك على نسختين من الاتفاق مع الحلو وعبد الواحد، كل على حدة، بحضور الرئيس الكيني وليام روتو.

كما نص إعلان نيروبي، على العمل المشترك لمواجهة المخاطر التي تهدد السودان، وإيجاد الحلول المستدامة، وضمان سيادة السودان على أرضه وموارده ووحدته القائمة على أساس تطوعي لشعوبه، والحكم الديمقراطي اللا مركزي. ونادى بتأسيس دولة علمانية تقف على مسافة واحدة من الأديان والهويات والثقافات وتعترف بالتنوع، فضلا عن تأسيس منظومة عسكرية وأمنية جديدة وفقا للمعايير المتوافق عليها دولياً. وأقر الإعلان على حق (الشعوب) السودانية في تقرير مصيرها في حال لم تُضمن هذه المبادئ في الدستور الدائم، والتي شملت أيضاً تأسيس حكم مدني ديمقراطي فيدرالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاتفاق طالب بتأسيس منظومة عسكرية وأمنية جديدة، تفضي إلى جيش مهني وقومي واحد يعمل وفق عقيدة عسكرية تشكل من كل السودانيين وتعبر عنهم، وفقا لمعيار التعداد السكاني وينأى عن العمل السياسي والاقتصادي.

فمنذ اشتعال هذه الحرب يسعى حمدوك ومن ورائه بريطانيا لإيقافها، فقد دعا الإعلان الجيش، وقوات الدعم السريع، لوقف إطلاق النار فوراً تمهيداً لوقف دائم للحرب، وهو ما تسعى إليه كل الدول الأوروبية عبر أدواتها في الإقليم.

وناشد اتفاق نيروبي الأطراف المتحاربة بإزالة المعوقات أمام العون الإنساني والسماح بمرور الإغاثة عبر دول الجوار وخطوط المواجهة لضمان وصولها دون عوائق.

وتواثقت الأطراف الموقعة على إعلان نيروبي على معالجة ما وصفته بتركة الانتهاكات الإنسانية من خلال العدالة والمحاسبة التاريخية. حيث تسعى بريطانيا، عبر العملاء، بالطريق القانوني لزعزعة قادة الجيش، وقادة الدعم السريع. وناشد قادة إعلان نيروبي المجتمعين الإقليمي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة، ومضاعفة الجهود لوقف عاجل للحرب.

وعلق رئيس كينيا وليام روتو، على توقيع حمدوك والحلو وعبد الواحد على إعلان نيروبي، قائلا: "إن بلاده لا تزال شريكا رئيسيا في الجهود الرامية لتحقيق السلام الدائم في السودان"، وشدد على ضرورة تشكيل حكومة مدنية، مشيداً بالتنظيمات التي وقعت على إعلان نيروبي لتكون جزءاً من عملية السلام في السودان.

ويسعى الرئيس الكيني، عميل بريطانيا المخضرم، للجمع بين العسكر من جهة، وجماعة حمدوك من جهة أخرى لكنه فشل حتى الآن في تحقيقه، لتعنت البرهان قائد الجيش، ورفضه الالتقاء به.

أما تضمين العلمانية في اتفاق نيروبي، فليس بالأمر الجديد وقد كان ضمن اتفاق البرهان والحلو في أواخر آذار/مارس عام ٢٠٢١م، حيث اتفق رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان على فصل الدين عن الدولة، وقبله كان متضمنا في اتفاق الميرغني وقرنق، وفي مؤتمر القضايا المصيرية، وفي اتفاق ميشاكوس ونيفاشا، والآن في إعلان نيروبي، باعتباره هدفا استراتيجيا لصالح الغرب المستعمر، ينفذه العملاء.

فهذا الهدف استراتيجي وهو لضمان عدم عودة أحكام الإسلام لواقع الحياة، ومحو ما تبقى من أحكام الإسلام، كالزواج والطلاق والميراث وغيرها، وما هم ببالغيه بإذن الله.

فقادة الغرب من السياسيين والمفكرين والمستشرقين أصبحت عودة الإسلام عندهم هاجسا يؤرق منامهم فأصبحوا يحذرون من الإسلام وعودته. فتصريحاتهم الكثيرة تعكس مدى رعب الغرب الكافر من الإسلام والخلافة ومن عودتها، فنار حقدهم لم تنطفئ عبر التاريخ بل تزداد اشتعالاً كلما أحسوا بدنو عودتها.

فقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: "إن دورنا المنوط بنا هو تأخير خروج المارد الإسلامي من قمقمه". أما فيليب جوزيف سالازار نائب وزير خارجية فرنسي سابق ومفكر وسياسي فقد قال محذراً الغرب من الإسلام: "إن العالم الإسلامي عملاق مقيد لم يكتشف نفسه بعد، لذا يجب أن نعطيه ما يشاء ونُقوّي في نفسه الرغبة في عدم الإنتاج الصناعي حتى لا ينهض، ولكن إذا عجزنا فقد أصبح العالم الغربي في خطر داهم وفقدنا وظيفتنا الحضارية كقائدة للعالم".

وأما السيناتور الجمهوري الأمريكي بات بوكانان فيقول: "مسألة عودة الإسلام كنظام حياة مجرد وقت لا أكثر... الحقيقة أن أمريكا وجيوشها وترساناتها لا تستطيع مقاومة الحضارة القادمة لأن ثبات الإسلام وقدرته على الاحتمال مبهرة حقا... فقد تمكن من الصمود خلال قرنين من الحروب المتلاحقة بل تصدى للشيوعية بسهولة عجيبة... وما نراه الآن أنه يقاتل أمريكا آخر قوة عالمية كبرى".

ولا تقل فكرة حق تقرير المصير خطورة عن العلمانية، فهي مشروع يهدف لتمزيق السودان إلى دويلات وتمزيق الممزق.

إن تقرير مصير الشعوب، وفكرة الفيدرالية، والحكم الذاتي، من منظور الرأسماليين، هي لتقسيم البلاد، وإضعافها، ونهب ثرواتها، وهي خيانة سياسية، وجريمة كبرى، وعار في جبين الساعين لها، فكان لا بد من مبررات، وأساطيل من الأكاذيب، ليتم قبولها، ويسهل ابتلاعها، وهضمها، وتمريرها.

إن دعاوى حق تقرير المصير، وغيرها، وجعلها مناطقية، هو انصراف عن معالجة جذور المشكلة، والتفاف حول المظالم التي وقعت على الناس في هذه المناطق وطمسها، لتمرير مخططات عدو الأمة، والقضاء على وحدتها، ومنع مكامن القوة فيها. فقد كانت فكرة تقرير المصير مقدمة لانفصال جنوب السودان الذي أدى إلى كارثة تعيش آثارها الدولتان؛ فقدْ فقَد السودان أكثر من ٨٠٪ من البترول، وإلى الآن يعيش جنوب السودان فقرا مدقعا.

ومسألة حق تقرير المصير تتعلق بالشعوب المستعمَرة، وليست الشعوب التي تعيش في وطن واحد، فالأمر هنا غير وارد. والذي يراد هنا هو حصول هذه الشعوب على حقوقها بالعدل في الدولة. وإذا حصل ظلم وتفضيل بين الرعية، فالحل هو رد الحاكم عن الظلم وإيصال الحقوق إلى أصحابها والعدل بين الناس، وليس بالانفصال وتمزيق البلاد وتقطيع أوصالها.

ومن المعلوم أن أوروبا وعملاءها من خلال مثل هذه الأعمال يريدون الظهور على سطح العملية السياسية التي أُبعدوا منها بقوة عبر أعمال سياسية من أمريكا جعلتهم خارج الحلبة السياسية، وبعد أن أبعدت أمريكا قوى "تقدم" عن المشهد السياسي لم يبق لها إلا القليل وهو إبعاد وإبطال اتفاق جوبا، وهي الآن على مشارف القضاء عليه.

إن تلك الأدوات التي يحركها الغرب الكافر لا علاقة لها برعاية مصالح الناس، بل إنها تسعى مع الغرب الكافر وتنفذ مخططاته بتفان كبير، حتى يرضى عنهم، فهم في الخيانة سواء مدنيين كانوا أو عسكريين.

إن من يقطع دابر هؤلاء المجرمين ويفسد مخططاتهم التي تحاك لهذه الأمة، هي دولة مبدئية تقف سدا منيعا في وجه المؤامرات، بل وتقطع أياديهم الآثمة عن بلاد المسلمين؛ دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

*** عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان**

تتمة: تهديدات غانتس وخلافات يهود الداخلية لن تنقذ غزة أو تضع حدا للحرب...

وائتلافه الحاكم، ليصحوا من نومهم، وتسمح لغيرها بوضع بعض تلك الحدود أو المساهمة فيها.

في هذا السياق نفهم تهديدات غانتس بالاستقالة من حكومة الحرب وإمهال نتنياهو إلى الثامن من حزيران المقبل، حيث إن ذلك من شأنه أن يضغط على نتنياهو ليعجل في إنهاء الحرب حتى لا يضطر إلى مواجهة غانتس واليسار، والذي قد يعني في درجة من درجاته حل الحكومة والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

وزاد غانتس على ذلك بأن قدم الأحد ٢٠٢٤/٠٥/٢٦م، اقتراحا إلى أمانة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق حكومية في هجمات السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ والحرب اللاحقة بقطاع غزة، والذي يعتبر شكلا من أشكال التهديد لنتنياهو وائتلافه الحاكم، لأن ذلك يعني أن هناك من سيواجه تهمة الفشل أو الإهمال والتقصير، وقد تطال قيادات في الجيش والأجهزة الأمنية ونتنياهو بصفته رئيسا للوزراء.

وفي هذا السياق نفهم قرار محكمة العدل الدولية بوقف عملية رفح، فهو وإن كان غير ملزم لكيان يهود في ظل شريعة الغاب السائدة في العالم اليوم، ولكنه يشكل ضغطا إعلاميا ومعنويا على كيان يهود وحكامه، وكذلك مسألة التهديد بإصدار قرارات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحق قيادات الحرب وعلى رأسهم رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يؤاف غالانت، وقائد الجيش هاليفي، والتي تشكل تهديدا شخصيا لهؤلاء الثلاثة، ومن ثم تصريحات الدول الأوروبية بالالتزام بالقرار في حال صدوره كألمانيا وفرنسا وغيرهما، حيث صرح المتحدث باسم المستشار الألماني أولاف شولتس بأن برلين ستعتقل رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحقه، وكذلك أعربت فرنسا عن دعمها للمحكمة الجنائية الدولية بعد أن أعلنت قرارها بطلب إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين في كيان يهود وكذلك قيادات في حركة حماس في غزة.

فالحاصل أن هناك إجماعاً أمريكيا يهوديا أوروبيا على قتل المسلمين والمجاهدين في غزة، وسحق المقاومة وضمان أمن يهود واستقرارهم في المنطقة، وهم في ذلك يد واحدة، لا فرق بين يمين ويسار ولا بين يهود وأمريكا، ولكنهم يختلفون في اللمسات الأخيرة لإنهاء الحرب وقطف الثمر، ما بين المتعقل وصاحب النظرة البعيدة وبين المتهور وصاحب الأحلام التوراتية، وكلهم في عداء المسلمين واحد، وحتى لو أصر نتنياهو وائتلافه الحاكم على مواصلة الحرب وحرق الأخضر واليابس فلن تغامر أمريكا بالكيان، بل ستبقى داعمة له وحريصة عليه ومتبنية له، ولو اضطرت للتخلص من شخص نتنياهو في نهاية المطاف بعد أن تضمن النصر لكيان يهود.

وما محاولات وسائل الإعلام الشريكة في المؤامرة على فلسطين وأهلها لإبراز التناقضات الداخلية في كيان يهود وتضخيم الخلافات إلا من باب تخدير الأمة وإيهام المتابعين بأن هناك حلولاً ومخارج للصراع غير تحرك الأمة وجيوشها لنصرة غزة وتحرير فلسطين، فمن شأن ذلك أن يخفف من درجة غليان الأمة ويحول دون خروج الأمور عن سيطرة أمريكا والغرب وحكام المسلمين. فهو تضخيم لأشياء ثانوية لا تحسم الصراع ولا تغير مجراه، بل فقط صب للماء فوق النار وبث أمل كاذب يتيح مدة إضافية أمام كيان يهود وأمريكا لإتمام الحرب وتحقيق أهدافهم.

أما أهل غزة وفلسطين فلن ينصرهم خلاف يهود الداخلي ولن ينقذهم الخلاف البسيط بين أمريكا ويهود، بل جيوش الأمة وقواها المسلحة هي القادرة على وضع حد لمأساة أهل غزة وفلسطين، وهي المطالبة بالتحرك نحو غزة وفلسطين والمسجد الأقصى محررة مكبرة ناصرة ■

*** عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)**

تتمة كلمة العدد: الدول لا تنشأ "بالاعترافات" والبلاد لا تُسترد بالتسول!

إعادة نشاطاتهم الاستيطانية في بؤر استيطانية متروكة، وكذلك الإعلان عن قطع العلاقة مع البنوك الفلسطينية من خلال عدم تمديد الإعفاءات لبنوك الكيان التي تتعامل معها، إضافة إلى ما يمارسه الكيان من حجز لأموال الضرائب والخنق الاقتصادي للسلطة، حيث باتت سياسة الكيان هي الحيلولة دون كل ما من شأنه أن يؤدي بالسلطة إلى أن تكبر لدرجة التحول إلى مشروع "دولة"، مع حرمانها من أي مظهر "سيادي" يمكن أن يجعل منها نواة لدولة ولو كانت دويلة ممسوخة، وقد بات هذا التوجه هو توجه قيادات الكيان وحكوماته، عوضا عن جمهورهم وقواعدهم "المتطرفة" الآخذة في الاتساع.

إن كيان يهود كيان وقح ومستفز، وقد أدت به وقاحته وإجرامه إلى تلقيه للضربات في مكانته الدبلوماسية والسياسية واهتزازه عالميا، ومن ذلك اعترافات الدول بـ"الدولة الفلسطينية"، وتحريك القضايا في المحكمة الجنائية وفي محكمة العدل الدولية، إضافة إلى ما يجري من تغير النظرة في الرأي العام على مستوى العالم ونخبه.

إلا أن ما ينبغي إدراكه أن اعترافات الدول الغربية بما يسمى بـ"الدولة الفلسطينية"، حتى وإن كانت خلافا لسياسة الكيان ورغبته، فإن هذا لا يعني أنها إنجاز لأهل فلسطين كما يجري تصويرها، بل هي في جوهرها عين خطة أمريكا، وهي مشروع غربي لأهله بناء على مصالحهم، والتي منها حفظ كيان يهود وبقاؤه وأمنه، وإن كان هذا المشروع مغلفا بالكلام عن حقوق أهل فلسطين، كما أنه لا يعني في حقيقته إلا إضافة دويلة ممسوخة للمشهد البائس، تابعة كشقيقاتها في الجوار، ليتم من خلالها تصفية قضية الأرض المباركة والتنازل عنها، خاصة وأن مشروع "الدولة الفلسطينية" يجعل من وجود الكيان على معظم أرض فلسطين هو الثابت والمنطلق.

لقد عاشت السلطة الفلسطينية وهي تقتات على مثل هذه الاعترافات والدبلوماسيات طوال حياتها، وتصويرها أنها إنجازات، تساندها في ذلك الأنظمة المتخاذلة وحكامها العملاء لتغطية قصورهم وخيانتهم، وهم بتضخيم مثل هذه الأمور إنما يطعمون الناس الوهم ويسعون بهم إلى السراب، فالدول لا تنشأ بالاعترافات، والبلاد لا تُسترد بالتسول، ولا يكون الحال كذلك إلا عندما توضع القضايا في أيدي الرويبضات، ممن خانوا الأمانة وامتهنوا العمالة. وقضية فلسطين هي قضية الأمة الإسلامية، وحق الأمة فيها هو حق بأرضها كاملة لا بجزء منها فقط، واسترداد الحق هو بناء على ما يقرره الإسلام، والإجراء الواجب لذلك هو ما يقرره الشرع من الجهاد والإعداد حتى التحرير الكامل، والأمة الإسلامية تمتلك القدرة، ولا ينقصها إلا تنصيب قيادة مخلصة بعد إزاحة رويبضاتها والقذف بهم بعيدا ■

أهل فلسطين ينادون الأمة وقواها المسلحة لنصرة غزة وجنين!

تحت عنوان "يا جيوش المسلمين... من ينصر رفح وجنين وكل فلسطين إن لم تنصروها؟!"، شاركت جموع ضخمة من أهل فلسطين في مدينة البيرة في المسيرة التي دعا لها حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين يوم الجمعة الموافق ١٦ ذو القعدة ١٤٤٥هـ - ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٤م، مستنصرين فيها جيوش المسلمين وقواتهم المسلحة، لتدارك فلسطين وأهلها في ظل ما تتعرض له من إجرام من قبل كيان يهود. وقد استمع المشاركون إلى كلمة في ختام المسيرة، حيث افتتحها المتحدث بالاستهجان والتساؤل: "تكاد الحرب على غزة تدخل شهرها الثامن ولا نرى في أمة الإسلام من يحرك ساكنا. حربٌ آثمة ظالمة، قتل ودمار، جوع وحصار وأنتم يا أمة الجهاد يا خير أمة أخرجت للناس تستنكرون بقلوبكم وتدعون لنا بألسنتكم، ولكن متى ستسقطون حكامكم الخونة وتحركون جيوشكم نصرةً للأرض المباركة وأهلها؟". واستأنف المتحدث مذكرا "بأن "وا إسلاماه" كانت صرخة كفيلة بتحفيز جيش المسلمين، ليهب قادته وجنوده للقضاء على جيش المغول، ونحن يا أمة الإسلام من هذه الأرض المباركة نستصرخ جيوشكم في مصر والأردن وتركيا وباكستان وكل بلاد المسلمين نستصرخكم بألف وا إسلاماه ونقول لكم: إنّ رفحَ وغزةَ وجنينَ والمسجدَ الأقصى تستغيث بكم وبجيوشكم فهل أنتم ملبون، فهل أنتم مستجيبون؟! يا جيوش الأمة أليس لنا عليكم حقُّ النصرة!! ألم تقرأوا قولَه تعالى ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ فما لكم لا تتحركون استجابةً لربكم، ونصرةً للمستضعفين من إخوانكم ولتحرير الأقصى مَسرى نبيكم؟!". ثم اختتمت الكلمة بنداء للمسلمين بتذكيرهم بقول النبي ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ»، وبتحذيرهم من السكوت على حكامهم الأنذال، وترك غزة ورفح لينتهي أمرها كما يريد أعداء الإسلام، حتى لا يكون حالهم كحال القائل النادم: "أكلتُ يومَ أُكلت غزةُ ورفح". وقد كانت خاتمة الختام بالتوجه إلى أهل غزة بالقول: "وأما أنتم يا أهل غزة: فعسى ربُّكم أن يكرمَكم في الدنيا بنصر عزيز على أيدي إخوة لكم من ضباط المسلمين الأقوياء الأتقياء، وفي الآخرة جنةٌ عرضُها السماواتُ والأرضُ أعدَّت للمتقين"، والدعاء إلى الله بأن يبلغ هذا الخير ويشرح له صدور المسلمين وأن يجعل من لدنه سلطانا نصيرا.

كيان يهود يسقط اتفاقية كامب ديفيد ويستولي على ٨٥٪ من محور فيلادلفيا

أعلنت مصادر يهودية يوم ٢٠٢٤/٥/٢٣ عن تقدم قوات كيان يهود في عمق مدينة رفح وتقوم باعتقال النساء والأطفال للضغط على المجاهدين ولأخذ معلومات عنهم. وذكرت هذه المصادر أن قوات كيان يهود قد استولت على نحو ٨٥٪ من محور فيلادلفيا على الحدود مع مصر وتبحث عن أنفاق في المنطقة. ما يعني أن كيان يهود قد أسقط اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام الموقعة بين كيان يهود والنظام المصري عام ١٩٧٩. ولكن النظام المصري ما زال يتفرج ولم يعلن عن نبذ هذه الاتفاقية الموقعة ومن ثم يقوم بحشد جيشه على حدوده استعدادا لقتال العدو ناكث العهود والوعود. وتعترف هذه المصادر بوجود اشتباكات عنيفة مع المقاومين. وأعلنت كتائب القسام عن قتل العديد من جيش العدو وتدمير دبابات له. حيث إن المجاهدين في غزة يبدون بطولة عظيمة في مقاومة العدو الغاشم، بينما جيش مصر وغيره من الجيوش المدججة بالأسلحة تتفرج وتسجل الملاحظات وأصبحت تدرك أن جيش يهود ضعيف جدا وليس كما صوروه لهم بأنه جيش لا يقهر، وأنهم قادرون على هزيمته في أيام قليلة. ولكن الحكام العملاء كالسيسي وغيره من حكام المسلمين يمنعون جيوش المسلمين الباسلة من التحرك. وصار الكثير من الناس يدركون أن المشكلة هي في الأنظمة والحكام وأن تغييرهم وإسقاطهم واجب.

مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قراءة سياسية

بقلم: الأستاذ حسن حمدان

أعلنت الحكومة الإيرانية وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي إثر سقوط طائرته، وكانت المروحية التي تقل إلى جانب رئيسي الذي تولى سابقا قيادة السلطة القضائية في البلاد، وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، ومحافظ أذربيجان الشرقية مالك رحمتي، وإمام جمعة تبريز محمد علي الهاشم، و٧ مرافقين آخرين، هبطت وسط غابات أرسباران في محيط قرية أوزي، بمحافظة أذربيجان الشرقية شمال غربي إيران، وسط ضباب كثيف صعّب إمكانية وصول فرق الإنقاذ إليها.

بداية، لا بد قبل الحديث عن مقتل الرئيس الإيراني والوفد المرافق الانتباه لبعض الأمور المهمة:

أولا: إن التحليل السياسي ليس ضربا من الغيب ولا سبقاً صحفيا ولا توقعات ودراسة الاحتمالات ولا بحث مَن هي الجهة المستفيدة من الحدث، بل هو قراءة الواقع بدون آراء مسبقة ولكن مع وجود المعلومات المتعلقة بالواقع، وهذا يقتضي جمع كافة المعلومات المرتبطة بالحدث والابتعاد عن أية أخبار مضللة أو لا علاقة لها بالحادث.

ثانيا: معلوم عن هذه الدول الكذب والتضليل والخديعة وإخفاء الحقائق، فلا زال الحدث يكتنفه الغموض خاصة من إيران التي تناقضت فيها الأخبار والروايات، فقد اعتبر المحافظ والنائب السابق علي رضا بيجي أن سقوط مروحية الرئيس فيه الكثير من الغموض.

ثالثا: النظام الإيراني في واقعه هو قوى غير متجانسة؛ فمنها المحافظون المتطرفون والمحافظون المعتدلون، وكل منهم يحمل مواقف وآراء مختلفة عن الآخر، وكل يريد فرض رؤيته. هذا في جانب المحافظين فما بالك إذا اتسع الحديث ليشمل كافة الفئات الإيرانية من إصلاحيين ومعارضين.

رابعا: لقد أثبتت الأيام والأحداث قيام النظام الإيراني أو إحدى القوى فيه بقتل بعض الشخصيات، مثل مقتل آية الله بهشتي في بدايات الأمر، وقد كان من مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي وكان رئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الثورة الإسلامية ومجلس الخبراء وثاني أقوى الشخصيات في الثورة بعد آية الله الخميني آنذاك. ومحمد كاظم شريعتمدار الذي سُجن في داره ومُنع من العلاج بأمر من النظام الإيراني ومرشد الثورة الخميني، وكان مصاباً بالسرطان. وآية الله حسين منتظري وهو عالم دين إيراني ومن أبرز قادة الثورة الإسلامية في إيران، وكان يعتبر اليد اليمنى للخميني، وقد وافق مجلس الخبراء عام ١٩٨٥ على تعيينه نائبا للقائد الأعلى في إيران ولكن في عام ١٩٨٩ تم عزله من مناصبه، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله بمدينة قم، ليبقى فيه حتى وفاته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بسبب أزمة قلبية. فهذا النظام كعادة الأنظمة القمعية يقتل ويسجن كل من يختلف معه أو يحاسبه على جرائمه فيتم التخلص منه سواء بالقتل أو الإبعاد من المشهد السياسي بفرض الإقامة الجبرية مثل مهدي كروبي.

خامسا: هناك غرابة في أمر الوفد المرافق للرئيس وهو وجود وزير الخارجية مثلا في أمر لا يتعلق بالسياسة الخارجية، ووجودهم جميعا في طائرة واحدة وخروجهم في جو عاصف وعدم اتخاذ الإجراءات التقنية والأمنية المعلومة عند الدول فيما يتعلق برئيس دولة، بل تحدثت بعض الأخبار عن إصرار خامنئي على ذهاب رئيسي.

سادسا: طائرة الرئيس قديمة جدا كما يقال، ألم يكن بإمكان إيران شراء طائرة من روسيا أو الصين؟ ولماذا استخدام طائرة من أيام الشاه، فضلا عن الحديث عن عدم وجود تقنيات مهمة جدا فيها؟

هذه مقدمات مهمة في دراسة الحدث وواقع إيران لا بد منها.

أما فيما يتعلق بمقتل رئيسي فلا شك أنه من رجالات الثورة والمحافظين المتشددين جدا وهو شخصية متأصلة في النظام ومقربة جدا من المرشد وبعض القوى المحافظة، ومعلوم دوره القذر بقتل المعارضين بسبب قيادته التي عرفت بـ"لجنة الموت" في عام ١٩٨٨، واتهامه بالمسؤولية عن إعدام آلاف السجناء السياسيين في العام نفسه، إلا أن رده على تلك الاتهامات كان بأنه يعتز بكونه "مدافعا عن أمن الشعب".

وبظني حتى نستطيع فهم حقيقة مقتله هناك نقاط لا بد من معرفتها:

أولا: الصراع على خلافة المرشد الأعلى علي خامنئي هو محل صراع عنيف خاصة أن هذا المنصب يتحكم بالسلطة المطلقة في إيران، وله القول الفصل في أهم القضايا، ويضع سياسات وتوجهات البلاد تجاه العالم الخارجي ويملك القرارات الداخلية فهو مطلق النظر، وكان من أبرز المرشحين لهذا المنصب:

١- الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي)، وهو من أكثر المرشحين حظوظا لخلافة خامنئي.

٢- مجتبى خامنئي (ابن المرشد الأعلى علي خامنئي) مع إشكالية الوراثة.

٣- صادق لاريجاني، ولكن حظوظ لاريجاني في خلافة المرشد الحالي علي خامنئي تبدو ضعيفة، لأسباب عدة أهمها أنه ليس فقيهاً مجتهداً على نمط الفقهاء الحوزويين المجتهدين، كذلك وجود توترات وخلافات بينه وبين أركان النظام ومؤسساته، فقد انتقد الأجهزة الأمنية بعد استبعاد أخيه من الترشح لرئاسة الجمهورية، وتمّ اتهامه بالفساد في الفترة التي كان فيها رئيساً للسلطة القضائية.

ثانيا: الصراع متوتر ومستمر بين الأجنحة المحافظة وتلك الإصلاحيّة في قلب المنظومة الحاكمة في طهران، وفي حال وصول رئيسي لولاية الفقيه سيكون هو الرجل القوي، وسيترتب عليه توترات داخلية وخارجية، وإن التخلص من الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي) سيمنع وصوله إلى المنصب الأعلى في النظام الإيراني. وهذا الأمر ضروري جدا عدم إغفاله في بحث مقتل رئيسي.

ثالثا: أما الأمر الآخر والذي يجب عدم تجنبه وهو المباحثات السرية بين الولايات المتحدة وإيران في مسقط (عُمان) بشأن الملف النووي الإيراني والتي انتهت دون إحراز تقدم بعد تصادم وجهات النظر وتعنت الفريقين في مواقفهما.

وقد أفاد موقع أكسيوس الأمريكي وصحيفة أرمان أمروز الإيرانية بعقد مباحثات غير مباشرة وصفت بالمصيرية بين ممثلين عن الإدارة الأمريكية وإيران لمناقشة إحياء الاتفاق النووي لإنهاء مرحلة الجمود ولو عبر ما وصف بالعقد المؤقت، ومناقشة الصراعات الإقليمية على خلفية عدوان كيان يهود على قطاع غزة وتداعيات ذلك على دول المنطقة والعالم.

وفي ذلك السياق تسعى طهران لإبداء مرونة تجاه إدارة بايدن تحسبا لعودة ترامب صاحب الأجندة الصارمة ضدها للبيت الأبيض، وفي المقابل يرغب بايدن في تحقيق إنجاز دبلوماسي مع إيران يغطي على انحيازه الكامل لكيان يهود ويعرقل وصول ترامب للسلطة، وهو ما يتطلب (من الجائز) عدم وجود رئيسي وعبد اللهيان.

وعلى فرضية هذا الأمر فإن من مصلحة بعض القوى الواقعية التي تسعى لإخراج إيران من العقوبات وإعادة ملف الاتفاق النووي قبيل الانتخابات الأمريكية في ظل مخاوف من عودة ترامب وعودة إيران إلى العقوبات الأشد والأعنف، من مصلحتها وجود شخصية واقعية، وهو مطلب ضروري ومهم بالنسبة للدولتين إيران والولايات المتحدة.

وبناء على جميع ما سلف فإن الحديث عن دور إحدى قوى النظام بمقتل رئيسي ليست بعيده بل هي أقرب إلى قراءة الواقع ■

ميثاق القاهرة وفشل سياسة المفاوضات والمحاصصات والترضيات

بقلم: محمد جامع (أبو أيمن) *

وقع عدد من الكيانات والقوى السياسية السودانية، الأربعاء ٨ أيار/مايو ٢٠٢٤م، في القاهرة، ما سمَّته بـ"الميثاق الوطني"، الذي يتضمن رؤية إطارية لإدارة فترة انتقالية، وهذا التوقيع يعد واحدا من أدوات الصراع الاستعماري الكبير على السودان بين أمريكا، وبين أوروبا، وبخاصة بريطانيا، على النفوذ في السودان، حيث استطاعت أمريكا، بواسطة عملائها في الجيش والدعم السريع، من إشعال الحرب، التي بها أفسدت مخطط الدول الأوروبية وعملائهم في قوى الحرية والتغيير، من تمرير وتطبيق الاتفاق الإطاري، الذي من أهم بنوده هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية، ما يؤدي إلى تحكم عملاء الإنجليز في هذه المؤسسات، ومن ثم كسر عظم عملاء أمريكا من القيادات العليا في الجيش والدعم السريع.

وقّع على "الميثاق الوطني" كل من الكتلة الديمقراطية برئاسة جعفر الميرغني، وكتلة الحراك الوطني برئاسة تيجاني سيسي، وحزب المؤتمر الشعبي برئاسة الأمين محمود، وتحالف الخط الوطني (تخطي)، وكتلة التراضي الوطني برئاسة مبارك الفاضل، وحزب البعث السوداني، برئاسة محمد وداعة، والآلية الوطنية لدعم التحول المدني الديمقراطي ووقف الحرب، والجبهة الوطنية برئاسة الناظر محمد الأمين ترك، والمجتمع المدني، إلى جانب عدد من قيادات الطرق الصوفية والإدارات الأهلية، ومجلس الكنائس.

ويختلف التجمع السياسي الجديد عن تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، الذي هو الاسم الجديد لقوى الحرية والتغيير، برئاسة حمدوك، رئيس الوزراء السابق الذي انقلب عليه البرهان، وهو الذي كتب له السفير البريطاني السابق خطابا، طلب فيه التدخل الأممي في السودان، ما يدل على العلاقة بينه وبين السفارة البريطانية.

هذا بجانب دعم الكتلة الموقعة على الميثاق للقوات المسلحة السودانية، في حربها الحالية مع قوات الدعم السريع، وهذا يؤكد تماهيها مع الأجندة الأمريكية، بالرغم من أن في داخل هذه الكتلة الحركات المسلحة الدارفورية، ذات الأجندة الأوروبية، مثل حركة العدل والمساواة، برئاسة جبريل إبراهيم، وزير المالية الحالي، وحركة تحرير السودان، برئاسة أركو مناوي، كعادة بريطانيا التي تجعل عملاءها يلعبون أدوارا مختلفة، لكي لا تخرج من المشهد كما يقال في المثل (لا تضع البيض في سلة واحدة).

وبالرغم من أن الموقعين على الميثاق أرادوا إظهار الولاء للجيش، وطمأنة أمريكا في حال تضمنت الوثيقة التأكيد على أن "القوات المسلحة هي المؤسسة الشرعية المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع في البلاد"، وأن تكون تسوية الأزمة من خلال مواصلة الحوار في منبر جدة، إلا أن عملاء أمريكا من العسكر لن يسمحوا للمدنيين، عملاء بريطانيا، من الوصول إلى الحكم مرة أخرى إلا فتاتا من سلطة ناقصة كوزارة بعينها أو إدارة هنا أو هناك، والغالب أن أمريكا إذا أوقفت الحرب فإنها ستدعو إلى تشكيل ما يسمونه حكومة كفاءات (تكنوقراط).

فمن إحدى نقاط الاتفاق، تشكيل "حكومة فنية" غير حزبية، ومجلس سيادي جديد للفترة الانتقالية، يتألف من ٧ أعضاء عسكريين و٧ مدنيين. كما يتطلب إنشاء لجنة من ١١ "شخصية مرموقة" لتسمية ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الوزراء. وأخيرا يقترح الميثاق أن تقوم لجنة مكونة من ١٥ عضوا من المشاركين في الحوار بتعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي الذي سيتكون من ٣٠٠ عضو.

إن النظام الديمقراطي الذي أسس على فكرة الحل الوسط هو سبب الأزمات في السودان حيث لا يؤمن بالحق المطلق، ولا بوجود الباطل كذلك، فكل قضية تعرض للمساومات، والمفاوضات، والاتفاقات، للتراضي بين الطرفين، دون البحث في الأسباب الحقيقية للمشاكل والأزمات. لذلك فلن يحل هذا الاتفاق أي مشكلة غير أنه سيحقق مصالح آنية أنانية لأشخاص الموقعين، الذين يستخدمون لصالح الدول الاستعمارية. وأيضا هي تحارب الإسلام، وتمزق البلاد، وتنهب ثرواتها، وتشعل الحروب، فتدمر وتنشر الفوضى، وتريق الدماء، وتزهق الأرواح.

إن هؤلاء الساسة لا يعنيهم إلا أن تتحقق مصالحهم فقط، وتملأ بطونهم، وما أكثرها من أهداف وغايات.

إن أزمات النظام الديمقراطي لن تتوقف إلا بدولة تنزع هذا النظام، وتلقيه بعيداً، وتطبق النظام الحكيم القويم، نظام رب العالمين، نظام الإسلام في دولته، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فإنه الحل ولا حل سواه.

فهلا استمع القادة المخلصون لهذا الخطاب فيستجيبوا لله ورسوله، فينالوا خيري الدنيا والآخرة؟!

*** مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان**

مع شدة تخاذل حكام بلدان الطوق واشنطن تدرس لعب دور بارز في مستقبل غزة

نشرت وكالة الأناضول بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/٢٤م خبرا جاء فيه: قالت صحيفة بوليتيكو الأمريكية إن "إدارة الرئيس جو بايدن تستعد للقيام بدور "بارز" في قطاع غزة بعد الحرب، من خلال دراسة عدة سيناريوهات، منها تعيين مستشار مدني أمريكي، وتشكيل قوة حفظ سلام". ونقلت بوليتيكو، مساء الخميس، عن ٤ مسؤولين أمريكيين (لم تسمّهم) قولهم إن "إدارة بايدن تدرس العديد من الخطط للانخراط في مستقبل غزة بعد الحرب، منها تعيين مسؤول أمريكي ليكون كبير المستشارين المدنيين لقوة معظمها فلسطينية، ويكون مقره في سيناء المصرية أو الأردن، وتشكيل قوة حفظ سلام". وأضاف المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لحساسية القضية، أن "ذلك جزء من خطة للولايات المتحدة للعب دور "بارز" في انتشال غزة من الفوضى"، على حد تعبيرهم. ولفتوا إلى أن "المستشار المدني سيكون مقره في المنطقة وسيعمل بشكل وثيق مع قائد القوة، الذي سيكون إما فلسطينيا أو من دولة عربية". وأكدوا أن "فكرة المستشار المدني واحدة من سيناريوهات تمت مناقشتها وتتعلق باليوم التالي للحرب، وتشمل أيضا سيناريوهات تركز على تنمية اقتصاد قطاع غزة، وإعادة إعمار المدن المدمرة".

الراية : **إن أمريكا تسمي البلدان التي يحكمها أهلها فوضى والبلدان التي يحكمونها بأنها مستقرة وينسون حال أفغانستان إبان حكم أمريكا وعملائها لها! ومع كثرة العملاء في سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية وكذلك بلدان الطوق فقد لفت هؤلاء المسؤولون إلى أن "المستشار المدني سيكون مقره في المنطقة وسيعمل بشكل وثيق مع قائد القوة، الذي سيكون إما فلسطينيا أو من دولة عربية". إن كل السيناريوهات تطبخ في واشنطن لتختار بالتنسيق مع يهود أفضلها لهم، وإن حكام بلدان الطوق ليسوا أكثر من صفر حافظ لمنزلته عبر عقود!**

حكام السوء ينظرون لقرار محكمة العدل الدولية كمنقذ لهم!

نشر موقع العربية بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٥ خبرا قال فيه: لقي قرار محكمة العدل الدولية الذي دعا (إسرائيل) الجمعة إلى الوقف الفوري لهجومها العسكري على مدينة رفح، أقصى جنوب قطاع غزة، ترحيباً عربياً واسعاً. إلا أنه أغضب تل أبيب التي دأبت خلال الأشهر الماضية على انتقاد الأمم المتحدة في شتى المناسبات.

الراية : **إن هؤلاء الحكام قد بلغوا أدنى درجات الوهن، فلا هم قادرون على وقف هجوم يهود على غزة ولا هم قادرون على وقف غضب شعوبهم التي تغلي ضدهم، وأقصى ما يملكونه هو التوسل ليهود ولأمريكا لتخفيف الحرج عنهم. وأما كيان يهود فقد أبدى غضباً على القرار رغم أنه محصور برفح فقط ولا يشمل وقف النار في عموم قطاع غزة وفق الضوء الأخضر الأمريكي، ومن باب الغطرسة أكد المسؤولون اليهود بأن عملياتهم العسكرية في رفح مستمرة. وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت قراراً مماثلاً سنة ٢٠٠٤ ضد جدار الفصل الذي بناه كيان يهود حول الضفة الغربية والقدس، ولكن كيان يهود رفض الالتزام به باعتبار أنه فوق القانون وأنه لا يخضع، كما قال بن غفير، لقرارات الأغيار بل لما يرغب به اليهود. ولم تعلق أمريكا على قرار محكمة العدل الدولية ما يثير الامتعاض لدى كيان يهود بأن أمريكا تدعمه في الخفاء.**